# افتتاحية

ما تزال الأزمة المالية العالمية التي تطورت إلى أزمة اقتصادية عالمية ناشبة بأخطارها في اقتصاديات دول العالم الصناعية والنامية على وجه سواء وبدرجات متفاوتة. وعلى الرغم من تريليونات الدولارات التي ضخّتها بفعل التجمّعات الإقليمية الكبرى ودولها المختلفة لعلاج الأزمة والتلطيف من آثارها، فإنها لم تعجّل بالشفاء والعافية. وبقي الفكر الاقتصادي وعلم إدارة الأزمات على تخوم الأزمة غير قادريْن على الانقضاض على مسبّباتها وما أفرزته من أضرار.

لقد تراكم لدينا عبر السنوات الثلاث الماضية كمّ هائل من التشخيص والتنبؤ الكاذب بعمر الأزمة وقرب انتهاء أجلها. لكن طال الأجل ولم يصدق العرّافون، وما زال الاقتصاد العالمي بعيداً عن التعافي أياً ما كانت مسافة البعد عن الشفاء.

كيف تأثر الاقتصاد العربي بالأزمة، وما هو حجم الخسائر التي لحقت به، وكيف طورت دوله آلياتها ووسائلها لتطويق الأزمة والتخفيف من آثارها؟ وما هي المساهمات العلمية والتطبيقية التي قدمها الاقتصاديون العرب في هذا الشأن؟

من أسف، لم يصل إلى المجلة من هذا كله إلا مساهمات التشخيص والتسيّب واجترار المخرجات نفسها دون إسهام حقيقي. ما تزال المجلة تأمل في مساهمات تليق بالأزمة: الأثر والفكاك من طوقها.

**رئيس التحرير**
**محمد سمير مصطفى**
samirmoustafa@hotmail.com.

# تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

**مصطفى العرابي**

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة بشار ـ الجزائر.

mlarabi82@yahoo.fr.

## تمهيد

تشير الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل إلى الدور المهم الذي تؤديه المصارف في حفز النمو في نطاق سعيها إلى أداء مهام الوساطة المالية وتعبئة المدّخرات وتوجيهها إلى قطاع الأعمال وفقاً لاحتياجاته الجارية والاستثمارية، قصد تحقيق كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر. وفي هذا السياق، ظهرت المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تتخذ الشريعة الإسلامية منطلقاً لتعاملاتها. ورغم حداثة تجربة البنوك الإسلامية والمصاعب والعقبات التي تواجه عملها، استطاعت تحقيق نجاحات مكّنت من تطور ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية في فترة زمنية وجيزة.

لقد أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية صناعة محترفة مكّنت الكثير من المؤسسات من تحقيق النمو والأرباح والاستجابة لحاجات عملائها، إذ بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أكثر من ٣٠٠ مؤسسة عام ٢٠٠٨. فلقد بيّن تقرير صادر عن مؤسسة خدمات المصارف الإسلامية في لندن في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ أن سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم ارتفع من ٥٣١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٦ إلى ٧٢٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٧، أي بمعدل نمو ٣٧ بالمئة[١].

لقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بزوغ أزمة مالية حادة لم يشهد العالم نظيراً لها منذ أزمة الكساد العظيم لعام ١٩٢٩. فبحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق، كتداعيات الخلل[٢] في سير وأداء الأنظمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى. وكانت بدايات الأزمة المالية بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، حيث تسبّب التوسع الكبير في منح الائتمان المصرفي والإفراط في منح القروض إلى الشركات والأفراد ذوي السجل الائتماني الضعيف، في حدوث اهتزازات عنيفة مسّت قطاع الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، أعقبتها خسارة

(١) «Report on Islamic Finance,» *International Financial Services London* (January 2008), <http://www.ifsl.org.uk/research>.

(٢) هناك خلل ما في النظام المالي الرأسمالي أرجعه أ. موريس آليه (Maurice Allais) (1993) إلى الزيادة المفرطة في الائتمان ووعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنة أو «المضاربة» (Spéculation) على ذلك، مما أدّى، كما يقول أ. آليه، إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. ومن المتأخرين الذي أكدوا وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الاقتصادي جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠٠١، وذلك عام ٢٠٠٣. انظر: موريس آليه، **الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق: من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد**، ترجمة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء البارزين؛ ١ (جدّة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٢)، ص ٧، وأحمد مهدي بلوافي، «أزمة عقار... أم أزمة نظام؟،» في: مجموعة باحثين، **الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي** (جدّة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٩)، <http://ierc.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=52477&fn=AAzmah.pdf>.

عدد كبير من الأمريكيين لمنازلهم، وانهيار بعض البنوك العملاقة، مما قلّص من حظوظ قطاع الأعمال في الحصول على الائتمان، وهو ما مهّد الطريق أمام الكساد.

لقد بيّنت الأزمة حجم الثغر ونقاط الضعف التي يحملها النظام المالي الرأسمالي العالمي، رغم ما حققه من نجاحات وقدرة على تجاوز أزماته المختلفة، ومساهمته في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوب الدول التي تبنّت النظام الاقتصادي الرأسمالي. وهو ما جعل الأنظار تتجه إلى البحث عن البدائل.

مما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي نسوقها كالتالي:

**ـ ما مدى تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية؟**

هذا السؤل يقودنا إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

ـ هل تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة؟ وهل تأثرها ـ إن وجد ـ كان محدوداً بالقياس إلى تأثر المصارف التقليدية؟ وهل تأثرها مباشر أو غير مباشر؟ وهل تأثرها كان بحكم الوضع العام لآثار الأزمة أم بحكم استثماراتها المباشرة في القطاع العقاري؟

## فروض البحث

لغرض الإجابة عن الأسئلة أعلاه نفترض ما يلي:

١ ـ أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة بدرجات مختلفة في ما بينها.

٢ ـ أن تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة العالمية الحالية كان اقل بكثير من تأثر المصارف التقليدية.

٣ ـ أن تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الحالية كان بطريقة غير مباشرة نتيجة لـ:

أ ـ ارتباطها بالبنوك العالمية.

ب ـ تأثرها بالوضع العام الذي نتج من الأزمة، وخاصة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية في المصارف الإسلامية، وإبراز أهم تحدياتها بعد الأزمة. وتنبع أهميته من أنه يتمّ في ظل أزمة اقتصادية ومالية خانقة شهدها العالم، وهي تفرض على المؤسسات المصرفية الإسلامية مواجهة تداعياتها. وقد استعملنا في هذا البحث المنهج التحليلي والاستنباطي والمقارن عند دراسة مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية، مقارنة بالبنوك التقليدية.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث واختبار مدى صحة الفرضيات، قسّمنا الدراسة إلى مبحثين:

## أولاً: آثار الأزمة المالية العالمية في المصارف الإسلامية

أشارت منظمات ومؤسسات مالية دولية، كصندوق النقد الدولي(٣) والبنك العالمي وميريل لينش ومؤشرات داو جونز الإسلامية، إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية، ذلك أن جوهر الأسباب المؤدية إلى الإعصار المالي هو التوسع في منح الائتمان، والمتاجرة بالقروض، وخلق الودائع بنسب مفرطة، والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية، ولا تتسق وتصنيفها الائتماني، في حين تقوم المؤسسات المصرفية والتمويلية الإسلامية على حظر المتاجرة بالقروض، واعتماد مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين البنك والعميل، وتحريم الربح دون مخاطرة، وتوخّي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدّي وامتصاص آثار الأزمة، بل أتاحت الأزمة فرصاً استثمارية للمصارف الإسلامية عزّزتها عودة الأموال العربية المهاجرة.

هل معنى ما سبق أن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الحالية؟

لقد ألقت الأزمة بظلالها على العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، في ظلّ سيادة العولمة، وهو ما جعل اقتصادات الدول الإسلامية تتأثر بالأزمة وتداعياتها، خاصة منها التداعيات الناجمة عن انهيار بعض البنوك الغربية الكبرى، مما جعل البنوك الإسلامية أمام تهديدات الأزمة. فلقد أشار تقرير «التمويل الإسلامي بين أسعار النفط والأزمة العالمية» الصادر عن وكالة «موديز»(٤) لخدمات المستثمرين إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن مخاطر هذه الأزمة، وهي تواجه تحديات تتعلق بقلة السيولة وأنظمة إدارة السيولة، وتراجع أسعار الأصول، وتدهور نوعية الأصول على غرار ما واجهته المصارف التقليدية.

وطالما أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة، فيا ترى ما هي أوجه التأثر، وهل هي إيجابية أم سلبية؟ إن هذا ما سنتناوله في ما يلي:

---

(٣) *Régional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2009), p. 11.

(٤) هي شركة قابضة، أسّسها جون مودي عام، وتملك خدمة موديز للمستثمرين: *Moody's Investors Service Corporation* التي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية. وتسيطر مؤسسة «موديز» على ما يقارب ٤٠ بالمئة من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم. انظر: <http://ar.wikipedia.org>.

## ١ ـ الآثار الإيجابية

أ ـ إن أول أثر ايجابي في جانب المصارف الإسلامية هو إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية، وصحّة القوانين التي تحكمها، بل تعدّى أمر الإقرار بصحّة هذه المبادئ إلى الدعوة إلى الأخذ بها.

وقد نالت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها، بل والإشادة الدولية بها، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي (٢٠٠٩): «إن المصرفية الإسلامية تعلّمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية»[٥].

كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوروبية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية، ومن أهمها السوق الفرنسية، حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضمّ النظام المصرفي الإسلامي إلى النظام المصرفي في فرنسا[٦]، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستيان لاغارد: «سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا». وقالت لجنة في مجلس الشيوخ، وهي تعنى بالشؤون المالية في المجلس، في تقرير أعدّته: «إنّ النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع، مسلمين وغير مسلمين»[٧].

ب ـ لقد أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للازمة المالية العالمية الحالية، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية ما يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيلاً، إذ لا يمثل سوى ٣ ـ ٤ بالمئة فقط من حجم الصيرفة العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة، حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام ٢٠٠٨، ٢٤ بالمئة، واستثماراتها بنسبة ٢٣ بالمئة، وودائعها بنسبة ٢٦ بالمئة. وقد أشارت مؤسسة «إرنست أند يونغ» إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحلّ للأزمة المالية العالمية، وليس الحل بأكمله، وهي الأقل تأثراً بالأزمة العالمية، وستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية[٨]، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات. ومن ثم، فإن دخول

(٥) حسن ثابت فرحان، «أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع.. وتحديات المستقبل، الذي نظّمه نادي رجال الأعمال اليمنيين في صنعاء، بتاريخ ٢٠ ـ ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) فؤاد محمد محيسن، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، بتاريخ ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

(٨) «قطاع المصارف الإسلامية في الدول العربية،» **مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد ٣٤٩ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ٥، <http://www.uabonline.org/magazine/magazine-download.php?id=22>.

المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكّل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدّتها.

ج ـ تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص. وتظهر البيانات المنشورة أنه لا يكاد يمرّ شهر من الأشهر الماضية، إلا ويُعقد فيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي. وهذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل، والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل إن الأمر الغريب هو وقوع ٦٠ بالمئة من المصارف الإسلامية في دول غير إسلامية، والأشد غرابة أن نجد أن لندن وباريس تتنافسان إحداهما مع الأخرى على المركز الأول للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، وقد أصدرت بريطانيا في عام ٢٠٠٤ نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي[(٩)].

لقد منحت هذه الأزمة الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدّم إلى العالم نموذج أعمالها بديلاً من الصيرفة التقليدية، وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي باستطاعتها أن تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة، مع تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة في ضوء هذه الأسس والمبادئ. كما أن هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها، عبر فتح أسواق جديدة لها، وتوسيع قاعدة المتعاملين معها.

د ـ ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها[(١٠)]:

ـ تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

ـ افتتاح كثير من المصارف الإسلامية، خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم.

ـ افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية، مثل: سيتي غروب، وإتش. إس. بي. سي.، ودوتشيه بنك، وافتتاح البعض الآخر لنوافذ إسلامية[(١١)].

ـ اتجاه الحكومات في العالم إلى الاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي، مثل فرنسا وبريطانيا.

هـ ـ تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية، سواء على مستوى القطاع الخاص أو على

(٩) فرحان، «أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية».

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) «قطاع المصارف الإسلامية في الدول العربية،» ص ٥٤.

مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية. وهذا يشير بوضوح إلى مدى تمكّن الصيرفة الإسلامية من أن تكون بديلاً كاملاً للصيرفة التقليدية، وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية. وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠ مليار دولار. وتعدّ ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، أسوة بدول الخليج. وتدرس كلّ من بريطانيا واليابان وتايلاندا إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بكل منها[١٢].

و ـ مقارنة بنظيرتها التقليدية، كان تأثير الأزمة في المصارف الإسلامية أقل، بحيث كشفت دراسة بحثية[١٣] مصرفية أن الأزمة المالية العالمية أضرّت بأداء جميع المصارف على حدّ سواء، إذ إن جميع المصارف بلا استثناء، إسلامية كانت أو تقليدية، شهدت تراجعاً ملحوظاً في أدائها، وهو ما يوضح مدى خطورة الأزمة المالية على النظام المالي الدولي.

كما كشفت الدراسة عن تهاوي معدل العائد العام على حقوق المساهمين للمصارف الإسلامية بنحو ٣٣,٥ بالمئة، من ١٣,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٥٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨.

وأظهرت الدراسة أنه في حال تم الأخذ بالعائد على حقوق المساهمين في كل مجموعة على حدة، فيكون الانخفاض بنسبة ٩٠,٣٤ بالمئة و٣٢,٣٤ بالمئة للمصارف التقليدية الخالصة والمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨) نفسها، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع المصرف.

كما أن المصارف الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشرَي نسبة الدين من رأس المال، ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول ٣,٠٩ بالمئة للمصارف الإسلامية عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٩,٢١ بالمئة للمصارف التقليدية و٧,٢٣ بالمئة للمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وفي عام ٢٠٠٨ حافظت المصارف الإسلامية على تفوّقها من حيث مؤشر الأمان، فبلغت نسبة الدين من رأس المال ٥,٨ بالمئة مقارنة بـ ١٠,٣ بالمئة للمصارف التقليدية و٨,٥ بالمئة للمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وهدفت الدراسة البحثية إلى مقارنة المميزات المالية للنظام المصرفي الإسلامي ونظيره التقليدي، وذلك قبل الأزمة المالية التي عصفت بالعالم ابتداء من أواخر عام ٢٠٠٨ وفي أثنائها، بقصد إضفاء مزيد من الإثراء إلى النقاش المحتدم في خضم هذه الأزمة حول مدى قدرة النظام المصرفي الإسلامي على أن يحلّ بديلا للنظام المصرفي التقليدي.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٣) أعدّها د. حاتم غومة ود. نبيل غلاب، المحلّلان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية.

وتقارن الدراسة النظامين من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: الأداء الربحي، والتعرّض للمخاطر، والتعرّض للسيولة، ويستخدم البحث قاعدة معلومات تحتوي على ٤٥ مصرفاً إسلامياً خالصاً، و٢٦ مصرفاً تقليدياً خالصاً، و٣٠ مصرفاً تقليدياً بنافذة إسلامية موزعة على ١٦ دولة مختلفة.

وبيّنت نتائج البحث أن كل المصارف شهدت، دون استثناء، خلال الأزمة المالية العالمية انخفاضاً ملحوظاً في الأداء الربحي، وأن المصارف الإسلامية حققت أعلى عائد على حقوق المساهمين، وأعلى عائد على الأصول مقارنة بالمصارف الأخرى، وبخاصة في عام ٢٠٠٨، إلى جانب أن المصارف التقليدية عانت أكثر من غيرها انخفاضاً في حجم السيولة لديها، وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالمصارف الإسلامية[١٤].

وكشف تقرير القدرة التنافسية للتمويل الإسلامي[١٥] للعام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ عن أنه ما تزال معدلات الربحية المسجلة للمصارف الإسلامية أعلى بصفة عامة من معدلاتها في المصارف التقليدية، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر خمسة مصارف تقليدية في قطر ٣,٢ بالمئة في العام ٢٠٠٨، في حين بلغ ٥,٩ بالمئة لأكبر ثلاثة مصارف إسلامية. غير أن ربحية المصارف الإسلامية سجلت انخفاضاً أكثر حدةً من المصارف التقليدية، مما أدى إلى تقلّص الفجوة بينها وبين المصارف التقليدية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف إسلامية في الإمارات العربية المتحدة ٢,٧ بالمئة في العام ٢٠٠٧، وانخفض بمقدار ٠,٨ بالمئة ليصل إلى ١,٩ بالمئة في العام ٢٠٠٨، في حين بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف تقليدية في الإمارات العربية المتحدة ١,٨ بالمئة في العام ٢٠٠٧، وانخفض بمقدار ٠,٣ بالمئة فقط ليصل إلى ١,٥ بالمئة في العام ٢٠٠٨.

يوضح الجدول الملحق بعض الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقريره

(١٤) حاتم غومة ونبيل غلاب، «البنوك الإسلامية تحقق أعلى عوائد على حقوق المساهمين خلال الأزمة،» مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/B192.txt>.

(١٥) «تقرير القدرة التنافسية لتمويل الإسلامي للعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠،» **أريبيان بزنس** (٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، <http://wwwarabianbusiness.com/arabic/575617>.

وهو تقرير صادر عن المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية للعام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ في الدورة السادسة عشرة من المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية المنعقد في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في فندق الخليج بمملكة البحرين، وقد شاركت شركة «ماكينزي آند كومباني» في إعداد هذا التقرير الذي يلقي الضوء على آخر التطورات التي شهدها مجال التمويل الإسلامي، ويتضمن التقرير أقساماً تفصيلية تتناول إدارة السيولة في دول الخليج والمشهد العام للخدمات المصرفية الإسلامية في دول شمال أفريقيا وإدارة الاستثمارات الإسلامية.

وتعدّ «ماكينزي» إحدى شركات الاستشارات الإدارية التي تساعد نخبة من المؤسسات والمنظمات في إدخال تحسينات دائمة الأثر ومستدامة على أدائها. وتضم «ماكينزي آند كومباني» عدداً من الاستشاريين موزعين على ما يزيد على ٩٠ مكتباً في أكثر من ٥٠ دولةً، وتقدم «ماكينزي» الاستشارات إلى عملائها في ما يخصّ الأمور الاستراتيجية والجوانب التشغيلية والتنظيمية والتقنية.

عن مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا، المتعلقة بأداء المصارف الإسلامية، مقارنة بمعطيات إجمالي المصارف في دول التعاون الخليجي خلال الأزمة.

انطلاقاً من هذا الجدول، نلاحظ أن البيانات المتاحة عن النصف الأول من عام ٢٠٠٩ تشير إلى أن الانخفاض في مستويات الربحية في المصارف الإسلامية كان أكبر من المصارف التقليدية، وهو يرجع إلى أثر الدورة الثانية للأزمة في تراجع مستويات النشاط في الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم في القطاعات المرتفعة المخاطر، مثل قطاع الإنشاء والعقار، بصفة خاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وهو ما يعني أن المصارف الإسلامية ليست محصّنة ضد الأزمات، كما يدّعي البعض، وأن إدارة تلك المصارف من الممكن أن تعرّض المستثمرين في تلك المصارف إلى مستويات عالية من المخاطر بتركيز استثماراتها في قطاعات مرتفعة المخاطر.

ووفقاً للبيانات المالية المعروضة في الجدول يتضح أن المصارف الإسلامية تتمتع فعلياً بمستويات رسملة أعلى، حيث ترتفع معدلات كفاية رأس المال في تلك المصارف مقارنة بالمصارف التقليدية (باستثناء الإمارات العربية المتحدة)، كذلك فإن المصارف الإسلامية تتمتع بمستويات سيولة أكبر من المصارف التقليدية، الأمر الذي يجعل تلك المصارف أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السوقية أو الائتمانية بشكل أفضل. من ناحية أخرى، فإن مبدأ المشاركة الذي يشكّل أساس عمل المصارف الإسلامية في الأدوات المتوافقة مع الشريعة (على الأقل من الناحية النظرية)، يمكّن المصارف الإسلامية من أن تحول جانباً من الخسائر إلى المستثمرين في تلك المصارف في حال وقوع تلك الصدمات.

هذا، وأكد تقرير مالي(١٦)، أن المصارف الإسلامية في الخليج لم تكن بمنأى عن تأثير الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، حيث انخفض الأداء المالي لقطاع المصارف الخليجية الإسلامية بنسبة ٢٨,٠٢ بالمئة خلال عام ٢٠٠٩، وصولا إلى ٣,١٤ مليار دولار، مقابل ٤,٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي بنسبة تراجع ٣٨ بالمئة(١٧).

## ٢ ـ الآثار السلبية

كما ذكرنا سابقاً، تُقسم الآثار التي لحقت بالمصارف الإسلامية إلى نوعين: آثار إيجابية تم الحديث عنها في النقطة السابقة، وآثار سلبية سيتم الحديث عنها في ما يلي:

(١٦) التقرير الذي أعدّته شركة بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» الكويتية.

(١٧) «الأزمة تطول ١٧ مصرفاً إسلامياً في الخليج وتخفض أرباحها ٣٨بالمئة،» المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (١٥ آذار/ مارس ٢٠١٠)، <http://www.cibafi.org/ifwatch/DetailsDisasters.aspx?IDD=172&Val=0>.

أ ـ تأثر المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي توجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد مرّ الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج، ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصادات المتقدمة، وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الاقتصادات النامية. ويقول صندوق النقد الدولي، في تقريره لعام ٢٠٠٩، إن الاقتصاد العالمي تراجع بنحو ٦ بالمئة[١٨] في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩. وهذا التباطؤ أثر بشكل كبير في أسواق الائتمان العالمية. والصناعة المالية الإسلامية ليست ببعيدة عن ذلك، إذ تتعرّض لمخاطر السوق والائتمان والسيولة والتشغيل والغطاء القانوني بالقدر نفسه التي تتعرّض له نظيرتها التقليدية. فقد أظهرت الإحصائيات، التي ظهرت في عام ٢٠٠٩، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء، ولكن بدرجات متفاوتة[١٩].

ب ـ انخفاض أصول المصارف الإسلامية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرنا سابقاً عند الحديث عن الآثار الإيجابية للأزمة في المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت، إلا أن الذي زاد، في الحقيقة، هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلا شك في أنها قد تأثرت، خاصة الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية والودائع المخصّصة، وقد أظهرت بيانات الاستثمار في المصارف الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة، كما تأثرت أيضاً حقوق الملكية، وخاصة الأرباح المحتجزة والاحتياطيات[٢٠].

ج ـ اعتبار النفط، كسلعة استراتيجية، المموّل الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو من أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى الصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج، ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة، سيؤثر ذلك من دون شك في أداء المصارف الإسلامية، خاصة أنه كان بمنزلة القائد الرئيسي لطفرة هذه الصناعة.

د ـ إدراج أغلب أسهم المصارف الإسلامية في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية أمثال لندن ونيويورك. وقد تأثرت أسهم هذه الشركات بحدّة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والهلع الذي رافق موجات البيع العشوائي. وكانت الأسهم الموافقة للشريعة أكثر تضرراً من نظيراتها التقليدية، والدليل خسارة مؤشر داو جونز

(١٨) **التقرير السنوي ٢٠٠٩: مكافحة الأزمة العالمية** (جنيف: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠)، ص ١٧، <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/ar09_ara.pdf>.

(١٩) محمد بدير، «آثار الأزمة المالية غير المباشرة أقسى على البنوك الإسلامية من التقليدية،» **الجزيرة** (الرياض) (١ ربيع الثاني ١٤٣٠)، <http://search.suhuf.net.sa/2009jaz/mar/28/ec8.htm>.

(٢٠) فرحان، «أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية».

العالمي للشركات الإسلامية (Titans Index)[٢١] حوالى ٧,٣٩ بالمئة من قيمته في بداية الأزمة، في حين لم يخسر مؤشر داو جونز للشركات التقليدية، الذي يقيس أداء أكبر ٥٠ شركة تقليدية، إلا بنسبة ٦,٣١ بالمئة من قيمته في الفترة نفسها. أما مؤشر داو جونز للشركات الخليجية الإسلامية (DJIM GCC Index) فقد هبط بنسبة ١٢,٧٧ بالمئة، مقابل انخفاض ١١,٩٤ بالمئة لمؤشر الأسهم الخليجية التقليدية[٢٢].

هـ ـ انخفاض قيمة الأصول العينية للمصارف الإسلامية، فكما هو معروف فإن المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية، خاصة الأصول العقارية. وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم، ومن ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية. وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة ٢٠ بالمئة من أصولها بشكل عيني[٢٣].

و ـ في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية، وزيادة المخاطر المحتملة، واستمرار الأزمة، فإن المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصّصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فأثر ذلك أيضاً في أرباحها، كما أثر في احتياطياتها، كما أن تعثر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصّصات.

ز ـ انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

ـ انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.

ـ انخفاض حجم الخدمات المصرفية، وبالتالي انخفاض عوائدها، خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري، كخدمات الضمانات والاعتمادات.

ـ اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة ١٦ بالمئة[٢٤].

ح ـ أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات، كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة.

ط ـ ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة، ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات، وبالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي والجانب الشرعي.

(٢١) هذا المؤشر يقيس أداء أكبر ١٠٠ شركة إسلامية حول العالم.

(٢٢) فرحان، المصدر نفسه.

(٢٣) معاوية بن كنة، في: **الاقتصادية الالكترونية**، <http://www.aleqt.com>.

(٢٤) المصدر نفسه.

ي ـ انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً.

ك ـ تكدّس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها[٢٥]:

ـ انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.

ـ انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.

ـ تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.

ـ انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر، خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.

ل ـ اضطرار المصارف الإسلامية إلى إعادة هيكلة إيراداتها واستخداماتها من عدة أوجه أهمها:

ـ إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل.

ـ إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج.

ـ إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية والعملات المحلية، وكذلك بين أنواع العملات الخارجية.

ـ إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل وحجم الاستثمار في الخارج.

## ثانياً: أهم التحديات أمام المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية

شهدت المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، وبعض الدول الغربية، تطورات مهمة في الأعوام الماضية، فقد ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية في إحداث طفرة السيولة النقدية لدى هذه المصارف، مما ساعد على توسع بعض المصارف الخليجية نحو الأسواق الإقليمية والعالمية، وزيادة التدفقات المالية المتجهة إليها من

(٢٥) في ما يتعلق بالسيولة، فإنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وضعت الإدارة الأمريكية قيوداً على حركة رؤوس الأموال حول العالم، ممّا دفع بحكومات الدول الإسلامية إلى البحث عن بدائل استثمارية أخرى، الأمر الذي ترتّب عليه سحب لرؤوس الأموال العربية والإسلامية نحو دولها الأم. وكذلك أدى ارتفاع أسعار النفط إلى فائض في السيولة في الدول المصدرة للنفط، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك فمن المتوقع أن تكون المصارف الإسلامية الموجود معظمها في منطقة الشرق الأوسط قد استفادت من هذا الفائض، وتؤكد هذه التحليلات أن المصارف الإسلامية تتمتع بحجم سيولة أكبر من المصارف التقليدية.

الخارج، بحيث بدت الصناعة في مرحلة التصدير بعد أن سجلت نجاحات جزئية في أوطانه[٢٦]. وفي ضوء اهتمام المسؤولين في المراكز العالمية بآليات نظام الاقتصاد الإسلامي، أبدت المصارف الإسلامية استعدادها للدخول في المنافسة الأجنبية من خلال وجودها في أسواق المال العالمية، مما يجعلها منكشفة أمام الهزّات التي قد تطال النظام المالي العالمي. ومن ثم، فإن توسع صناعة الخدمات المالية الإسلامية، فضلا على تداعيات الأزمة المالية العالمية، يفرض مجموعة من التحديات ينبغي أن يكون التصدّي لها بمثابة إطار جديد لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وضمان النمو المستدام والمتوازن لها. وتتجلى هذه التحديات في ما يلي:

## ١ ـ تحدي التكتل والاندماج

تزايدت الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالى ٢٣,٨ بالمئة من إجمالي الموجودات المصرفية لدول التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو يقترب من ضعف معدل نمو الأصول في الجهاز المصرفي، حيث بلغ معدل متوسط النمو للأصول في البنوك الإسلامية ٤٤ بالمئة بالمقارنة بـ ٢٢,٦ بالمئة خلال السنوات الخمس الأخيرة[٢٧].

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية، من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، وبروز مصارف إسلامية عملاقة في العامين الماضيين، إلا أن هذه المصارف ما زالت تعاني صغر أحجامها مقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية، حيث يلاحظ تدني ترتيب المصارف الإسلامية في قائمة أكبر المصارف العالمية، فرسملة المصارف الإسلامية العاملة حالياً ضئيلة جداً مقارنة بالمصارف العالمية، حيث أظهرت الدراسات أن قرابة ٧٥ بالمئة من المصارف الإسلامية يبلغ رأس مال كل منها أقل من ٢٥ مليون دولار أمريكي فقط، مما يحول دون تحقيقها الأهداف التي أسست من أجلها، ويعبق من نموها[٢٨].

وتبرز في هذا المجال أهمية التحرك قدماً في عملية الاندماج في ما بين المصارف الإسلامية لتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوّعة من الخدمات والمنتجات المالية المصرفية

(٢٦) محمد جميل الشبشيري، «تجربة البنوك الإسلامية رؤية حول التطوير في ظل الأزمة المالية العالمية،» ورقة قدمت إلى: البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية: الفرص والتحديات، الندوة التي أقامها معهد الدراسات المصرفية بالكويت، في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٨) «الصيرفة الإسلامية وتحديات الأزمة المالية العالمية،» المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، <http://cibafi.org/newscenter/Details.aspx?Id=7781&Cat=0>.

والاستثمارية بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة. ونظراً إلى خصوصية البنوك الإسلامية، باعتبارها مؤسسات تنموية بالدرجة الأولى، فإن زيادة حجمها من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز دورها التنموي، وتحسين قدرتها على الدخول في أسواق التمويل الدولية، وفي الوقت نفسه إيجاد قنوات مناسبة لتوظيف فائض الأسواق لدى بعض المصارف في البلدان الراغبة والمتعطشة إلى المصارف الإسلامية، وخصوصاً الجاليات الإسلامية في الدول الغربية. كما أن الأزمة المالية تفرض على المصارف الإسلامية تدعيم رؤوس أموالها من خلال خطوط التحفيز المتاحة من قبل الحكومات، عبر توسيع دائرة المساهمة في رؤوس أموالها من قبل القطاع العام، مما يؤدي إلى تحسين استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير، ولا سيما أن الواقع العملي قد أثبت أن المصارف الإسلامية لديها قدرة أكبر على توليد الأرباح، وهو ما ينعكس على تحسين كفاءة الاستثمارات الخاصة والعامة على حدّ سواء.

## ٢ ـ التطوير التشريعي

على الرغم من التطور الملحوظ خلال السنوات العشر الماضية في إصدار بعض التشريعات والنظم، وتحديث القوانين، التي صاغت إطاراً لعمل المصارف الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية، وأدت إلى توسعها، إلا أنه ما زال هناك بعض أوجه الضعف في هذا المجال في عدد من الجوانب. فعلى المستوى القطري، هناك حاجة إلى إصدار تشريعات لمساندة التطورات والنمو في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ولا سيما في مجال تطوير أدوات الإشراف من قبل البنوك المركزية التي تراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية، وما يتطلبه ذلك من إصدار أدوات لتداول الصكوك وإدارة السيولة.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الدعوة إلى إصدار قوانين عالمية لصناعة المال حول العالم، باعتبار أن المؤسسات التي تعمل فيها تخرج عن إطار القطرية، وهو ما أثبتته الأزمة المالية نتيجة لسرعة وانتشار تداعياتها. وفي هذا الصدد، بذل مجلس الخدمات المالية الإسلامية [IFSB] جهوداً حثيثة بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية والمصارف المركزية في الدول الإسلامية والمصارف الإسلامية، بما يضمن لها تحقيق اندماج أكثر فاعلية في الاقتصاديات العالمية.

وقد أعلن البنك الدولي مؤخراً عن مشروع يسعى إلى وضع إطار عالمي لأدوات المصارف الإسلامية، وأن المصارف الإسلامية مدعوة إلى التفاعل مع تلك الدعوة والمشاركة فيها دفاعاً عن مصالحها وانتشارها حول العالم.

## ٣ ـ التحديات الرقابية الجديدة على المصارف الإسلامية

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تغيّرات كبيرة، ومتطلبات تنظيمية ورقابية واسعة من قبل البنوك المركزية على مستوى العالم، لتفادي تكرار الأزمة العالمية، وذلك من خلال صندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، والحكومات الغربية والنامية، بهدف إحكام مزيد من

الضوابط والقيود على البنوك حول العالم. وتتركز تلك الضوابط في ثلاثة اتجاهات[٢٩]:

أ ـ الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال، والتطبيق الحرفي لمقررات لجنة «بازل ـ ٢»، وما يتطلبه ذلك من اهتمام لإدارة المخاطر من الناحية الكمّية والكيفية.

ب ـ تطبيق آليات الحوكمة والإدارة السليمة على المصارف بشكل أكثر إلزاماً وتوسعاً.

ج ـ استجابة للتغيرات الناتجة من الأزمة في تعديل وإصلاح نماذج الأعمال المصرفية وتغييرها للحفاظ على أموال المودعين، وتحسين إدارة السيولة، وضمان استقرار النظام المالي العالمي.

وفي هذا الصدد، لا نغفل الجهود التي قام بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إذ أصدر مجموعة من المعايير استجابة للمعايير الدولية، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، من بينها معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية فقط في عام ٢٠٠٥، كما أصدر أيضاً متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية، وأصدر مبادئ إرشادية لأساسيات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

وعلى الرغم من تلك الجهود المشكورة، إلا أن السرعة الكبيرة للجهات الرقابية في استيعاب الأزمة ستفرض على المصارف الإسلامية في السنوات القليلة القادمة متطلبات من نوع جديد، عليها الاستعداد لها والتكيف معها.

## ٤ ـ تطوير النظم المؤسسية والقدرات البشرية

يعدّ تحسين الهياكل الإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية أمراً ضرورياً لتحسين قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة، كما أن حوكمة الإدارة تعدّ أمراً رئيسياً في ظل وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات. وتعدّ مسألة توفير الكوادر البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً، وخصوصاً في مناطق جديدة فرضتها الأزمة المالية في مجال إدارة السيولة، وإدارة المخاطر، وتحسين إجراءات العمل ومتطلبات الرقابة من قبل البنوك المركزية، أحد أهم التحديات التي ستواجه المصارف الإسلامية، حيث ما زالت قضية الجمع بين المهارات الاقتصادية والقانونية والفنية، والإلمام بقواعد الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات، أحد أهم الجوانب التي استعصت على الحل، بالرغم من جهود المصارف الإسلامية، في هذا المجال، عبر مراكز التدريب أو من خلال إنشاء مراكز وشركات للتأهيل والاستثمار البشري. إلا أن الأمر الذي يستحق الوقوف أمامه، هو استجابة بعض الجامعات الإسلامية والعربية لتقديم برامج للبكالوريوس والماجستير في مجال الاقتصاد

(٢٩) الشبشيري، المصدر نفسه، ص ١٢.

الإسلامي، وذلك بعد أن سبقتها الجامعات الغربية في هذا المجال، ولا شك في أن الجهود الأكاديمية تعدّ من المساندة والبنية التحتية اللازمة لتطوير الأسس النظرية، ودراسة التطبيقات العملية للمصارف الإسلامية وترويجها، بشكل يتسم بالقبول العلمي والعملي والعالمي[٣٠].

## ٥ ـ تطوير وابتكار أدوات ومنتجات قادرة على تلبية احتياجات الأسواق العالمية

يتطلب تحسين القدرة التنافسية، وتطوير أطر العمل في المؤسسات المالية الإسلامية، الاهتمام والعناية الشديدة باحتياجات العملاء، من خلال العمل على تطوير وابتكار منتجات تفوق توقعاتهم، وتتصف بالالتزام الشديد بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات جديدة تساهم في سدّ الفجوة التي نجمت عن انهيار العديد من المؤسسات التقليدية حول العالم. وقد شهد تطوير المنتجات في المؤسسات المالية الإسلامية نمواً تدريجياً من خلال وجود أدوات تركّز على جذب المدخرات، وأدوات تستهدف الاستثمار وفقاً لطبيعة وأشكال الاقتصاديات التي تعمل فيها. وقد جاءت معظم الابتكارات في مجال منتجات سوق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية يوجد الآن أكثر من ٢٥٠ صندوقاً من الصناديق الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على نطاق العالم، في حين توسع التمويل الإسلامي إلى تمويل المشاريع خلال العامين الماضيين، ودخلت الخدمات المالية الإسلامية مجال منتجات رأس المال المتطورة.

وتتعلق منتجات سوق رأس المال المبتكرة بصناديق رأس المال وصناديق المضاربة، وتقدر قيمة الأوراق المالية الإسلامية المتداولة على نطاق العالم بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. وتتضمن منتجات رأس المال المبتكرة الأخرى الصكوك ذات الدخل الثابت، وصناديق رأس المال الخاصة، إذ صدرت صكوك ذات الدخل الثابت بأحجام كبيرة من الشركات والحكومات، وقد تركّزت في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة على هياكل الصكوك المبتكرة، الصكوك القابلة للتحويل إلى أسهم أو أسهم رأس مال مصدرة، وخيار ردّ الصكوك واستبدالها، والصكوك الفرعية التي تمثل جزءاً من الشريحة الثانية من رأس مال المصارف الإسلامية[٣١].

وعلى الرغم من أن هذه الصكوك تغطي معظم القطاعات، إلا أنها تركّزت بصفة غالبة على قطاع الإنشاءات وتنمية العقارات وقطاع الطاقة، وتنمية البنية الأساسية والاتصالات والخدمات المصرفية والموانئ والشحن. وبصفة عامة تكون مدة استحقاق الصكوك نحو خمس سنوات، ولكن فترة الاستحقاق لمدة أطول قد تتراوح بين عشرة إلى عشرين عاماً، حيث ينتمي المصدّرون غالباً إلى قطاع الطاقة.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤.

## ٦ ـ النظم المحاسبية وإدارة السيولة وإدارة المخاطر

أيقنت المصارف الإسلامية منذ بداية التسعينيات أهمية النظم المحاسبية، ووضع معايير للمحاسبة الإسلامية التي تلتزم بها كافة المؤسسات المالية الإسلامية، فأنشأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام ١٩٩١ التي بذلت جهوداً مشكورة لتطوير معايير محاسبية وشرعية للأدوات الاستثمارية الإسلامية، إلا أنه لم يتم الالتزام بتلك المعايير حتى الآن على الرغم من الدعوات المتكررة إلى الالتزام بتلك المعايير، كما أن البنك الدولي يعكف حالياً على تطوير تلك المعايير للتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية.

كذلك، فإن جودة التقارير المالية المنشورة عن المصارف الإسلامية تتفاوت من سوق إلى آخر، حيث ما زالت بعض المؤسسات لا توفر بيانات وحسابات تفصيلية شاملة، وتقتصر على توفير الحد الأدنى للإفصاح ـ كنشر الميزانية السنوية ـ كما أن هذه البيانات يتأخر في الكثير من الأحيان، وتمثل مشكلة تضارب البيانات وعدم اتفاقها إحدى أهم المشكلات التي تواجه متخذي القرار والعاملين في مجال البحث العلمي للمؤسسات المالية الإسلامية. وعلى الرغم من إنشاء مجلس العام للخدمات المالية الإسلامية لتوفير تلك البيانات، إلا أنه ما زال يقدم بيانات جزئية لا تتصف بالشمول، وغالباً ما تتعارض في ما بينها.

وتعاني الصناعة المالية الإسلامية ضعف أدوات القياس ووسائل الرقابة الداخلية على المخاطر، فضلاً على عدم امتلاكها لأدوات إدارة للمخاطر بشكل كاف. وسيعتمد النمو في هذه الصناعة بدرجة كبيرة على الطريقة التي ستتعامل بها المؤسسات مع المخاطر. فالعصر الاقتصادي الذي يعيشه العالم اليوم هو عصر المخاطر، وفي حال لم تطبق المعايير الرقابية الدولية على المؤسسات الموافقة للشريعة، فلن تحظى بقبول في الأسواق العالمية، وستنخفض قدراتها التنافسية على المدى الطويل[٣٢].

ويعدّ الاهتمام بإدارات المخاطر عنصراً حاكماً لمستقبل المصارف الإسلامية، إذ أثبتت الأزمة المالية ضعف إدارات المخاطر في المؤسسات المصرفية العالمية والعربية. ولا شك في أن مفهوم المخاطر في المصارف الإسلامية يختلف نسبياً عنه في المصارف التقليدية، ويعزى ذلك إلى قيام العملاء بتحمل جزء منها، حيث تعدّ المصارف الإسلامية أقل عرضة للصدمات من المصارف التقليدية، نظراً إلى تحمل العملاء عبء الخسائر، إلا أن ذلك يفرض على المصارف الإسلامية العمل على تجنّب المخاطر وسلامة الاستثمارات وتحسين كفاءة التشغيل.

(٣٢) «ما تأثيرات الأزمة العالمية على الصناعة المالية الإسلامية: التقرير الخامس،» سبائك للإجارة والاستثمار (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://www.sabaek.com/v1/reports/Oct.2008.pdf>.

## ٧ ـ القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية

لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي، تحتاج المصارف الإسلامية إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج لمواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تغيّرات أساسية في نماذج العمل القائمة والمتطلبات الرقابية، مما يفرض على المصارف الإسلامية أعباء تكنولوجية جديدة، مثل نظم إدارة السيولة وإدارة المخاطر، وتطبيق معايير المحاسبية الجديدة التي تغيّرت بفعل الأزمة لضمان سرعة التسويات وزيادة الشفافية، وهو ما يصبّ في خانة زيادة ثقة المستثمرين ورفع قدراتها التنافسية.

## ٨ ـ التحديات التسويقية

التحدي الأساسي في هذا الجانب هو القدرة على إرضاء العملاء، حيث إن الصورة الذهنية حول المصارف الإسلامية غير صافية ونقية، وتشوبها بعض الشبهات، إلى جانب عدم الاقتناع بوجود فوارق جوهرية بين المنتجات الإسلامية وغيرها، والشعور بعدم الالتزام الديني الكامل من قبل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، ووجود انتقادات للعديد من الممارسات مع عدم الالتزام بطبيعة العمل المصرفي، وقصور المؤسسات المالية الإسلامية في تثقيفهم وتبيان أساليب عملهم[٣٣]. ويمكن إزالة هذا التحدّي من خلال تنوير العملاء بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وبيان تميّزه في آلياته ووسائله ومنتجاته، وتوضيح مبرّرات التوافق أو الاختلاف مع العمل المصرفي التقليدي، والاستماع إلى آراء العملاء في هذا الخصوص.

## خاتمـة

في ختام هذا البحث، وفي إطار اختبار صحة الفرضيات، يتضح أن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية، فقد تأثرت على غرار نظيرتها التقليدية، إلا أن تأثرها كان أقل من خلال عدة أوجه، بطريقة مباشرة وغير مباشرة. فالمصارف التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي. وهذا القسم من المصارف الإسلامية، لا شك في أنه قد تأثر بالأزمة، خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري، إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر في مراكزها المالية، كما لم تؤثر في ربحيتها كثيراً. أما القسم الآخر من المصارف الإسلامية، فهي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة، نتيجة

(٣٣) «الصيرفة الإسلامية وتحديات الأزمة المالية العالمية».

لأثر الأزمة في جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، بدرجات متفاوتة، إلا أن القطاع المالي والمصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، ومن ثم فقد شملها الأثر، مثلها مثل أية مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة. إلا أن الأمر الذي يمكن تأكيده هو أن تأثرها كان محدوداً، كما أن أياً منها لم يتعرّض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة، فضلاً على أن بعضاً من التأثر كان إيجابياً، مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية.

إن المصارف الإسلامية أكثر استعداداً لمجابهة تداعيات الأزمة المالية من المصارف التقليدية، خصوصاً أنها تبدو أكثر ربحية وأقل انكشافاً على المخاطر من المصارف التقليدية، بالإضافة إلى تمتعها بوفرة السيولة، وأن النظام المالي الإسلامي يمتلك مبدئياً المقومات الأساسية التي تؤهله ليكون منافساً للنظام المالي التقليدي، شريطة مجابهة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ككل.

وفي ما يلي، نورد بعض التوصيات التي تمكّن المصارف الإسلامية من مواجهة تحدياتها بعد الأزمة المالية، وهي:

ـ إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية، ليسهم في إثراء القرارات الشرعية.

ـ العمل على دمج المصارف الصغيرة للاستفادة من مزايا الاقتصاديات الكبيرة.

ـ زيادة مساحة تمويل اقتناء الأصول والسلع الرأسمالية، وتقليل المبالغ الموجهة إلى تمويل رأس المال العامل.

ـ تضافر الجهود لاكتمال البنية التحتية، ومنها وضع الأنظمة الخاصة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

ـ تحديث الأنظمة وتقديم الخدمات المالية المتطورة لمواجهة المنافسة الدولية، وتوسيع قاعدة المساهمين، والفصل بين الإدارة والملكية، وإعادة هيكلة الشركات التابعة.

ـ التقيد بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني للمؤسسات المالية الإسلامية، وتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ـ تفعيل دور المؤسسات التي تتولى التحقق من الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية.

ـ تحسين وتطوير منظومة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

ـ وأخيراً، الاهتمام الأكثر بالاستثمار في تدريب وتثقيف الموارد البشرية، لما لها من آثار ومردودات إيجابية على العمل المصرفي الإسلامي ■

**بعض المؤشرات للبنوك الإسلامية والنظام المصرفي في دول مجلس التعاون بالمئة في عام ٢٠٠٨**

| البيان | السعودية | | الكويت | | الإمارات | | البحرين | | قطر | | متوسط دول المجلس | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | البنوك الإسلامية | إجمالي البنوك | البنوك الإسلامية | إجمالي البنوك | البنوك الإسلامية | إجمالي البنوك | البنوك الإسلامية | إجمالي البنوك | البنوك الإسلامية | إجمالي البنوك | البنوك الإسلامية | إجمالي البنوك |
| معدل كفاية رأس المال | ٢٢,١ | ١٦,٠ | ٢١,٧ | ١٦,٠ | ١٢,٨ | ١٣,٣ | ٢٤,٥ | ١٨,٢ | ١٧,٩ | ١٥,٦ | ١٩,٨ | ١٥,٧ |
| التغير في الربحية ٢٠٠٨ـ٢٠٠٩ | ٢,٠ | -١١,٨ | -٤٢,٧ | -٧٠,١ | ٠,٧ | ٧,٩ | ١٨,٨ | -٤,٦ | ٤,٥ | ٢١,٧ | -٦,٦ | -١٣,٩ |
| التغير في الربحية النصف الأول ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة نفسها من ٢٠٠٨ | ٢,٩ | -١١,٩ | -٧١,٩ | -٧٦,٣ | -٣٤,٣ | -١٩,٥ | -٤٦,٥ | -٣٣,٧ | ٠,٠ | ٥,١ | -٢٩ | -٢٣,٥ |
| التغير في الربحية في عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من ٢٠٠٩ مقارنة بعامة ٢٠٠٧ | ٤,٣ | -٧,٢ | -٤٩,٧ | -٦٥,٨ | -٠,٨ | ١٠,٠ | ٨,٢ | -٣,٢ | ٢,٨ | ٢٥,٤ | -٨,٨ | -١٠,٢ |
| العائد على الأصول | ٣,٧ | ٢,١ | ١,٦ | ٣,٢ | ١,٧ | ٢,٢ | ٢,٦ | ١,٣ | ٦,٦ | ٢,٦ | ٣,٢ | ٢,٣ |
| التعرض لقطاع العقار والإنشاء كنسبة من إجمالي القروض | ٥,٦ | ٧,٣ | ٢٢,١ | ٣١,٤ | ٢٥,٧ | ١٢,٩ | ١١,٣ | ٢٦,٢ | ٣٨,٣ | ١٨,٣ | ٢٠,٦ | ١٩,٢ |

**المصدر :** *Régional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2009), p. 11.